تحت تأثير الانتفاضة : القطاعات الاقتصادية تشهد تراجعا كبيرا .... ومليون يهودي يغادرون الكيان الإسرائيلي

10-11-2002

فلسطين/وسام عفيفة

وأوضح أن التأثير كان سريعاً ومباشراً في كافة القطاعات السياحية التي انخفضت بنسبة 50% والزراعية 35% والعقارية 45% وذلك بسبب الوضع الأمني غير المستقر وتغييب العمالة الفلسطينية البالغ عددها 120 ألف عامل في هذه القطاعات، والتي كانت تشكل نحو 30% في قطاع البناء والتشييد و 12% في القطاع الزراعي، وكان تأثير الانتفاضة أقل فعالية في قطاع التكنولوجيا المتطورة والقطاع المصرفي والمالي اللذين تأثرا بالتداعيات الاقتصادية لأحداث 11 أيلول والركود الاقتصادي العالمي .

وشدد التقرير على أن الاقتصاد الإسرائيلي ومنذ بداية الانتفاضة الفلسطينية يعيش كغيره من اقتصاديات دول العالم الثالث حالة من العجز والركود في كافة قطاعاته الاقتصادية، كانت في الماضي نتيجة المقاطعة الاقتصادية العربية، أما الآن نتيجة لانتفاضة الأقصى. وكشف التقرير تقلص التبادل التجاري بين (إسرائيل) و الفلسطينيين والذي يقدر سنوياً بأكثر من 2.5مليار دولار بأكثر

بقلم وسام عفيفة

أكد تقرير اقتصادي صدر حديثا عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات أن الأنتفاضة أثرت على الإقتصاد الإسرائيلي بكافة فروعه، السياحة، الزراعة، العقارات، الصناعة، والتجارة بشقيها الداخلي والخارجي.

ووفقاً للتقرير الذي يرصد أثر الأنتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي خلال عامين من عمرها، أحدثت الانتفاضة جواً من القلق عند الإسرائيليين والأجانب، والترقب عند المستثمرين ورجال الأعمال والحذر عند الفعاليات الاقتصادية، ونتج عن ذلك انخفاض في معدلات النمو وتراجع في التوظيفات والاستثمارات وتقليص حجم الصادرات . وأكد التقرير أنه كان لانتفاضة الأقصى جملة من التأثيرات المادية المباشرة وغير المباشرة على الجانب الإسرائيلي سيما في مجال الاقتصاد والحياة الاجتماعية وعلى مستويات متعددة.

وأوضح أن التأثير كان سريعاً ومباشراً في كافة القطاعات السياحية التي انخفضت بنسبة 50% والزراعية 35% والعقارية 45% وذلك بسبب الوضع الأمني غير المستقر وتغييب العمالة الفلسطينية البالغ عددها 120 ألف عامل في هذه القطاعات، والتي كانت تشكل نحو 30% في قطاع البناء والتشييد و 12% في القطاع الزراعي، وكان تأثير الانتفاضة أقل فعالية في قطاع التكنولوجيا المتطورة والقطاع المصرفي والمالي اللذين تأثرا بالتداعيات الاقتصادية لأحداث 11 أيلول والركود الاقتصادي العالمي . وشدد التقرير على أن الاقتصاد الإسرائيلي ومنذ بداية الانتفاضة الفلسطينية يعيش كغيره من اقتصاديات دول العالم الثالث حالة من العجز والركود في كافة قطاعاته الاقتصادية، كانت في الماضي نتيجة المقاطعة الاقتصادية العربية، أما الآن نتيجة لانتفاضة الأقصى.

وكشف التقرير تقلص التبادل التجاري بين (إسرائيل) و الفلسطينيين والذي يقدر سنوياً بأكثر من 2.5مليار دولار بأكثر من 45%، فضلاً عن التأثير سلباً على أداء الاقتصاد الإسرائيلي ومعدلات نموه وساهمت في مضاعفة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية لدى المجتمع الإسرائيلي .

واستعرض التقرير معطيات وإحصاءات عن مصادر رسمية وصحفية إسرائيلية تكشف كيف أثرت الانتفاضة سلباً على الأداء الاقتصادي الإسرائيلي، وأدت إلى نتائج اقتصادية بلغت حدود الكارثة وساهمت في الانكماش الاقتصادي. ويتضح من المعطيات انخفاض الناتج المحلي من نسبة نحو 6% عام 2000 إلى 1.7% عام 2001 إلى تقديرات ما بين صفر أو 1% على أكثر تقدير لعام 2002 وانخفض الدخل الفردي من 17.5 ألف دولار عام 2000 إلى 14.5 ألف دولار عام 2002 .

فيما أظهرت المؤشرات الاقتصادية تراجع معدلات الاستثمار الأجنبية بنسبة 70% وارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 11.5% وتزايد عجز الموازنة ليرتفع من 7 مليار شيكل إلى نحو 13 مليار شيكل إضافة إلى انخفاض قيمة العملة الإسرائيلية إلى 25% منذ عام 2000 حتى الآن وانعدام ثقة المستثمرين فيها وما ترتب على ذلك من انخفاض سعر صرفها أمام الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى.

وأوضح التقرير تراجع الصادرات عام 2001 بنسبة 11 % وعام 2002 بنسبة 17%، كما تراجعت العائدات السياحية بنسبة 50% وبلغ القطاع السياحي شفير الانهيار وتم تسريح ما بين 50-60 ألف شخص يعملون في هذا القطاع وتم إغلاق 25 فندقاً وأكثر من 50 مؤسسة سياحية وبلغت الخسائر في هذا القطاع 3 مليار دولار والقطاع الصناعي 2.8 مليار شيكل وخسائر القطاع الزراعي مليار شيكل وتراجعت الصادرات الزراعية بنسبة 35% في الربع الأخير من 2001، أما التبادل التجاري فقد انخفض مع الفلسطينيين بنسبة 45% وتقدر الخسائر اليومية التي تكبدها التجار الإسرائيليون بحوالي 16 مليون دولار الأمر الذي يعني ازدياد حدة الكساد الاقتصادي وازدياد العجز في الميزان التجاري . وأشار التقرير إلى استمرار الأزمة في قطاع التكنولوجيا المتطورة، حيث شهد تراجعاً في نشاطاته بنسبة 22.7% وفي أجهزة الاتصالات الإلكترونية بنحو 35% أما القطاع العقاري فتقدر خسائره بحوالي 40 مليون دولار شهرياً . ويتوقع التقرير بناء على تقديرات الخبراء أن يكون عام 2002 عام كساد وجمود اقتصادي، إذ سيكون النمو الاقتصادي أقل من 1% كما سيوجد إنتاج تجاري سلبي إضافة إلى انخفاض التصدير والاستثمار وانخفاض مستويات المعيشة وازدياد معدلات الفقر وازداد عدد الإسرائيليين الفقراء، حيث تفيد معطيات مؤسسة التأمين الوطني بأن عددهم وصل إلى 1.5 مليون شخص وانخفض الناتج المحلي من 110 مليار دولار إلى 93 مليار دولار وارتفعت نسبة التضخم خلال هذه السنة لتصل إلى ما بين 3.5-6% بعدما كانت شبه معدومة العام الماضي وانخفضت مدخولات الدولة من الضرائب منذ بداية العام الجاري والتي بلغت 111.6 مليار شيكل بنسبة 6% مقارنة مع الأشهر التسعة من العام الماضي وهبط احتياطي العملة إلى 3 مليار دولار فقط وبلغ العجز في الموازنة العامة بحوالي 13 مليار شيكل. وارتفعت موازنة وزارة الحرب الإسرائيلية لتصل إلى 50 مليار شيكل تشكل 11% من الناتج المحلي الإجمالي وهذه النسبة عالية إذا ما قورنت بالدول الصناعية الاوروبية التي تنفق ما نسبته 1% إلى 3% من الناتج المحلي فقط. كما تركت الانتفاضة انعكاسات سلبية على الهجرة، حيث خرج منذ بدء الانتفاضة من دولة الاحتلال حوالي مليون شخص، وترك المستوطنات 20 ألف شخص خاصة مستوطنات الضفة الغربية . ويعكس سوء الأوضاع الأمنية والأزمة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكيان مطالب شارون وحكومته المتكررة من الجاليات اليهودية في الخارج تضافر الجهود لمساعدة الدولة اقتصادياً وإعلامياً ومعنوياً على تجاوز هذه المرحلة .

ويرى التقرير بناء على تقديرات المحللين الاقتصاديين والمسؤولين الإسرائيليين أن عودة دول الاحتلال إلى النمو مرتبطة بوقف الانتفاضة وعودة الأمن والاستقرار إلى المنطقة واستعادة صناعات التكنولوجيا المتطورة وانتعاشها في الخارج، أما دافيد كلاين محافظ بنك إسرائيل فيؤكد على عدم امكانية نمو الاقتصاد الإسرائيلي هذا العام بتاتاً وأن الاستقرار الاقتصادي غير مضمون. وشدد على أن استمرار الانتفاضة وتطورها سيؤديان إلى اهتزاز فعلي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي وإلى بدء تحرك الشارع الإسرائيلي مطالباً حكومة شارون بإعطاء الأهمية بشكل مواز للوضع الأمني والوضع الاقتصادي. وخلص التقرير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي يعيش أزمة حقيقية لا يمكن أن تحل بسهولة رغم اعتماده على المعونات والمساعدات القادمة من الولايات المتحدة .